مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي الهجين في هونغ كونغ: دراسة في العلاقة بين الحكم الذاتي والسيادة الصينية
اسم الكاتب: م.م. مصطفى احمد عبد الحميري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7473
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 11:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي الهجين في هونغ كونغ:
دراسة في العلاقة بين الحكم الذاتي والسيادة الصينية

Hong Kong's Hybrid Political regime: A Study of the Relationship between Autonomy and Chinese Sovereignty

م. م. مصطفى احمد عبد الحميري

جامعة الفرات الاوسط التقنية /المعهد التقني المسيب

Assistant lecturer: Mustafa Ahmed Abed

mustafs.abed.ims2401@atu.edu.iq

رقم الهاتف:07807738679

تاريخ الاستلام:2024/5/12 تاريخ القبول:2024/6/30 تاريخ النشر:2024/10/30

الملخص

ظهر النظام السياسي الهجين في هونغ كونغ ، المعروف باسم "دولة واحدة ونظامان، بعد تسليم السلطة عام 1997 من المملكة المتحدة إلى الصين , اذ يعمل النظام على الحفاظ على الحكم الذاتي لهونغ كونغ مع دمجه في السيادة الصينية السلطوية , اذ واجه النظام تحديات تتعلق بالتمثيل الديمقراطي والإصلاحات السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية وضعف الحكم الذاتي لهونغ كونغ, اذ ساهمت هذه القضايا في ديناميكيات اجتماعية وسياسية معقدة وصراعات كبيرة اخرها في عام 2019 والتي تسمى بـ (حركة المظلات). وبذلك استحوذ هذا الانموذج "دولة واحدة ونظامان على الاهتمام الدولي، اذ لا يزال مستقبل النظام الهجين في هونغ كونغ ضبابي، وتعمل الدراسة على بيان العلاقة بين نظام الحكم الذاتي الديمقراطي ضمن سياق نظام استبدادي في الصين.

الكلمات المفتاحية: النظام الهجين– هونغ كونغ – الصين–الحكم الذاتي – السيادة.

Abstract

Hong Kong 's hybrid political system ،known as "one country ،two systems،" emerged after the 1997 handover of power from the United Kingdom to China The system works to preserve Hong Kong' s autonomy while integrating it into authoritarian Chinese sovereignty ،as the regime faces challenges related to representation. Democratic reforms ، political reforms ،interference in internal affairs ،and weak autonomy for Hong Kong ،as these issues contributed to complex social and political dynamics and major conflicts ،most recently in 2019 ،which is called the (Umbrella Movement). Thus ،this one country ،two systems model has captured international attention ،as the future of the hybrid system in Hong Kong is still ambiguous ،as the study works to clarify the relationship between the democratic self- government system within the context of an authoritarian regime in China.

Keywords: Hybrid regime - Hong Kong - China - Autonomy - Sovereignty.

المقدمة:

يعد النظام السياسي الهجين في هونج كونج نظاماً فريداً على مستوى العالم , اذ يجمع بين النمط الغربي الديمقراطي والنظام السلطوي الصيني، ويرجع ذلك الى تاريخها كمستعمرة بريطانية سابقة لمدة 100عام وعودتها إلى السيادة الصينية في عام 1997 بموجب مبدأ "دولة واحدة ونظامان", اذ يمنح مبدأ دولة واحدة ونظامان هونج كونج درجة عالية من الحكم الذاتي، بما في ذلك نظامها القانوني الخاص،

والعملة، والحريات التي لا يتمتع بها النظام السياسي الصيني. ويعمل القانون الاساس للإقليم بمثابة دستور مصغر لهونج كونج، والذي يحدد إطار حكمها, ويعطي الاقليم نموذج شبه ديمقراطي، اذ يضم مجلساً تشريعياً يضم أعضاء منتخبين بشكل مباشر وأعضاء وظيفيين من الدوائر الانتخابية. ومع ذلك، يتم اختيار الرئيس التنفيذي، رئيس الحكومة، من قبل لجنة مختارة تهيمن عليها النخب المؤيدة لبكين، مما يحد من التمثيل الديمقراطي في أعلى منصب تنفيذي. تعد الطبيعة الهجينة للنظام السياسي في هونج كونج مصدراً للتوتر والجدل, ووصل هذا التوتر إلى ذروته مع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية عام 2019، والتي أثارها تشريع قانون تسليم المجرمين من قبل البرلمان الصيني والذي يُنظر إليه على أنه تهديد للحكم الذاتي لهونج كونج.

اشكالية الدراسة:

حاولت الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات:

1.ما هو النظام السياسي الهجين وما هي خصائصه؟

2.كيف استطاعت هونغ كونغ الجمع ما بين نظامين سياسيين مختلفين في التوجه والتطبيق؟

3. ما هي اثار النظام السياسي الهجين في الواقع السياسي في هونغ كونغ ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان منطقة هونغ كونغ واجهت صعوبات كبيرة في العمل على تطبيق النظام الديمقراطي وتطبيق النظام الاشتراكي المختلفين تماماً مما ادى الى حدوث العديد من المواجهات بين حكومة الصين و مواطني هونغ كونغ.

هيكلية البحث:

تتمحور الدراسة في مبحثين, تناولنا في المبحث الاول الانظمة السياسية الهجينة عن طريق المفهوم والخصائص, فيما تناولنا في المطلب الاول تحليل النظام السياسي الهجين في منطقة هونغ كونغ الصينية عن طريق دراسة النظام السياسي في هونغ كونغ وسلطاته الثلاثة، فيما تناولنا ومن خلال المطلب الثاني العلاقة بين دولة الصين

المركزية واقليم هونغ كونغ , اما المطلب الثالث فتناولنا اثار الهجانة على النظام السياسي في هونغ كونغ.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للأنظمة السياسية الهجينة

منذ منتصف القرن الماضي شهدت معظم دول العالم تحولاً ديمقراطياً عمل على تحويل جزء كبير من المؤسسات الدكتاتورية السابقة الى مؤسسات ديمقراطية ,فيما بقي جزء اخر من هذه الدول بمرحلة رمادية ما بين الديمقراطية والدكتاتورية, وبذلك سنتناول النظام السياسي الهجين من خلال المفهوم والخصائص وكما يأتي:

اولاً: مفهوم النظام السياسي الهجين

عمل صامويل هنتنغتون عام 1991 عندما نشر دراسة حول موضوع (الموجة الثالثة من الديمقراطية) إلى تجديد التقليد الطويل في العلوم السياسية المتمثل في تمييز أنظمة الحكم على نوعين هما(ديمقراطية او دكتاتورية), اذ إن التصور القائل بأن انظمة الحكم هي أن تكون إما ديمقراطية أو غير ديمقراطية، كان سائدًا ليس فقط بين عامة الناس ولكن أيضاً بين علماء السياسة, وبطبيعة الحال تم النظر والبحث في مختلف أشكال الدول غير الديمقراطية ومناقشتها على سبيل المثال، الدولة الملكية، والحكم الشخصي، والديكتاتورية العسكرية، ودولة الحزب الواحد، على سبيل المثال لا الحصر[1]. لكن فكرة وجود أشكال مختلفة من الديمقراطية كانت أقل قبولا, اذ أدرك عدد قليل من علماء السياسة أن هناك اختلافات في الديمقراطية، كما دافع دال وبولين وباكستون عن التدرج الديمقراطي, وصنف صموئيل فاينر انواع الانظمة السياسية في عام 1970 على انها ديمقراطية الواجهة وشبه الديمقراطية فقط ,ولكن تصنيفاً دقيقاً للأنظمة الديمقراطية لم يكن موجوداً, وفي ظل هذه الخلفية، بدأت تصنيفات الأنظمة الديمقراطية في الظهور في التسعينيات. وقد حاول عدد لا بأس به من الباحثين بتحديد تصنيف للأنظمة الديمقراطية ضمن سلسلة واحدة من الاستبداد والديمقراطية, واستناداً إلى ما اعتبر الخصائص المميزة للديمقراطية، حدد دورنسبليت تصنيفاً رباعياً للأنظمة اذ كان يهدف هذا التصنيف إلى المساعدة في إجراء مقارنة

هادفة بين الأنظمة على المستوى الدولي, اذ تم تصنيف الأنظمة إلى ديمقراطيات ليبرالية، وأنظمة دكتاتورية ,وأنظمة متقطعة والديمقراطيات الهجينة[2].

اذ يشير النظام الديمقراطي الى حكم الاغلبية, اي ان السلطة السياسية تمارس من قبل الاغلبية بديلاً عن الحكم الفردي او السلطوي, كما ان نظام الحكم الديمقراطي يكون مبنياً على مبادئ رئيسة ابرزها حكم النخبة الكفؤة ,وان تكون المشاركة في العملية السياسية متاحة لمواطني الدولة كافة ,وضمان حرية تعبير الآراء المتبادلة بشأن انتقاد الحكومة على ان تكون مقيدة بقانون وليست مطلقة بشكل تام مراعاةً للمصلحة العامة, وضمان حرية الصحافة واستقلاليتها عن التدخلات الحكومية, وحرية تكوين النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية كونها من اهم المرتكزات الديمقراطية لتحقيق مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة[3].

اما النوع الاخر من الانظمة السياسية فهو النظام الدكتاتوري الذي يتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزه مثل ,تغير الارادة الشعبية, الاستئثار بالسلطة, تأييد نظام الحزب الواحد ,اتباع العنف في طريقة الحكم ,تقييد الحريات العامة ,تضليل الراي العام, السيطرة على وسائل الاعلام وتركيز السلطات بيد شخص الحاكم او مجموعة صغيرة محيطه به، اما النوع الثالث فيسمى النظام الدكتاتوري المتقطع ,اذ يتم تصنيف الدولة هنا على أنها نظام متقطع إذا احتلتها قوى أجنبية في زمن الحرب، أو إذا حدث انهيار كامل للسلطة المركزية، أو إذا مرت بمرحلة انتقالية يتم خلالها التخطيط لسياسات ومؤسسات جديدة[4].

الأنظمة الهجينة فهي تلك الانظمة التي نتجت عن التحولات الكبيرة التي أحدثتها الموجة الثالثة في الهياكل السياسية في العديد من البلدان النامية, فقد تمكنت قلة من البلدان من الانتقال إلى الديمقراطية وإقامة أنظمة ديمقراطية راسخة وفعالة. بالمقابل، بقيت العديد من الأنظمة الجديدة في مرحلة انتقالية، أو عادت إلى أشكال حكم أكثر استبدادية, توصف هذه الديمقراطيات الناشئة، والتي تُسمى أحياناً (غير ديمقراطية) وأحياناً أخرى (أنظمة هجينة)، بأنها أنظمة غامضة تجمع بين مؤسسات

ديمقراطية رسمية واحترام محدود للحريات المدنية والسياسية من جهة، وسمات غير ديمقراطية أو حتى سلطوية تماماً من جهة أخرى. وبهذا، أصبحت تحتل موقعاً وسطاً غير مستقر بين الاستبدادية الصريحة والديمقراطية الكاملة، حيث تظل مؤسساتها الديمقراطية هشة نسبياً[5].

من هذا المنطلق فأن تعريف الأنظمة الهجينة سيكون صعباً للغاية لأن الحدود بين الأنظمة المختلطة وجذورها كانت غير واضحة. فضلاً عن ذلك ، قد يختلف تعريف النظام الهجين اعتماداً على كيفية فهم العلماء له[6]. وبذلك تعرف الانظمة الهجينة على انها الانظمة التي تجمع بين بعض مظاهر الديمقراطية وبعض صفات الدول الاستبدادية, اذ ان تلك الانظمة تمارس سياسات متناقضة من حيث المضمون فقط ,كما انها تسمح ببعض الممارسات الديمقراطية لكن في ظل بيئة سلطوية ودكتاتورية. كما وتشير صفة "هجين" إلى أن النظام السياسي المعين لا يصل إلى العتبة التي يمكن بعدها تعريف النظام على أنه نظام ديمقراطي, إذ يجب أن يتميز النظام الديمقراطي بوجود العناصر الاتية [7]:

1. انتخابات عامة حرة وتنافسية ونزيهة وتقام بانتظام والاقتراع العام .
2. نظام متعدد الأحزاب .
3. وسائل إعلام حرة ومستقلة.
4. يجب على الدولة ضمان الحقوق السياسية والمدنية.
5. ان لا تكون المؤسسات الديمقراطية تحت تأثير الفاعلين الخارجيين أو غير المنتخبين. إذا لم يتم استيفاء أي من هذه الشروط ، فلا يمكن اعتبار الدولة المعنية دولة ديمقراطية[8].

كما وتعرف الأنظمة الهجينة على أنها دول يمكنها إجراء انتخابات ، ولكنها لا تمتلك الخصائص الديمقراطية مجتمعة, اذ لا يملك الناس الوسائل الحقيقية لمحاسبة النخب السياسية بعد الانتخابات بسبب غياب الصحافة الحرة، أو النقابات المستقلة للطعن في التجاوزات التي ترتكب من قبل السلطة السياسية. وفي الوقت

نفسه يكون القضاء ضعيفاً ومتحيزاً ، الامر الذي يخل بسيادة القانون ويجعل الرقابة غير فعالة[9].

وتسمى الأنظمة الهجينة أيضاً بالأنظمة الأنوقراطية , وتعد هذه الأنظمة فريدة من نوعها من حيث أنها ليست ديمقراطيات متكاملة, ، بل إن الأنظمة الأنقراطية هي أنظمة دكتاتورية تتمتع بمؤسسة تشريعية ديمقراطية وهي تمتلك مزيجاً من السمات الديمقراطية والاستبدادية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الصراع داخل الدولة الواحدة, ويمكن أن تستمر هذه الأنواع من الأنظمة طالما أن النخبة الحاكمة تتجنب الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان او الغاء الانتخابات أو تلغيها بشكل كامل[10].

إن الأنظمة الهجينة (التي تجمع بين العناصر الديمقراطية والاستبدادية) ليست جديدة بل انها وجدت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، اذ كانت هناك (أنظمة انتخابية*) متعددة الأحزاب، ولكنها غير ديمقراطية, ومن بين هذه الأنظمة الاستبدادية الانتخابية (المكسيك، وسنغافورة، وماليزيا، والسنغال، جنوب أفريقيا، روسيا، وتايوان. لكن تاريخياً، كانت هناك حالات عديدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية ذات منافسة حزبية محدودة ساهمت هذه الديمقراطيات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في التطور النهائي للديمقراطية الكاملة من خلال إنشاء بعض مؤسساتها السياسية الكبرى، فضلاً عن مبادئ تحديد وتداول السلطة[11].

هناك اختلافات في النظريات المتعلقة بالأنظمة السياسية الهجينة. فالبعض يراها مرحلة انتقالية بين الاستبدادية والديمقراطية، اذ تسعى لتحقيق الديمقراطية، ولكنها لا تصل إلى مستوى الديمقراطية الكاملة. وفي هذه القراءة، لا يعد فشلها في تحقيق الديمقراطية الكاملة نوعاً من الفشل في مسار التحول الديمقراطي، بل انها تطوراً مستمراً نحو تحقيق مستويات مقبولة من الديمقراطية والحرية. أما القراءة الثانية للأنظمة السياسية, فيعتقد انها نتيجة لفشل التحول الديمقراطي في العديد من الحالات حول العالم. وعليه، فهي ليست تجربة تحول حقيقي نحو الديمقراطية، بل هي تحديث للأنظمة الاستبدادية أو الشمولية، والتي أُجبرت بظروف داخلية وخارجية على اتخاذ

بعض الاجراءات السياسية والقانونية نحو ديمقراطية محدودة جداً، وعادةً تتم عبر انتخابات تنافسية، وهذا يساهم في الحفاظ على استمرار الأنظمة السياسية الحالية دون استبدالها بنظم ديمقراطية[12].

كما أشرنا أعلاه ، عند محاولة التأكيد على وجود نظام هجين ، يؤخذ في الاعتبار أيضاً درجة استقلالية القضاء عن تأثير الحكومة وقدرة المحاكم على إصدار أحكام مهمة ضد شاغلي المناصب العليا في الدولة , وبعكس ذلك فأن المحاكم العليا والمحاكم الدستورية أدوات تسيطر عليها الحكومة[13].

ثانياً: خصائص الانظمة الهجينة

تمتلك الانظمة السياسية الهجينة صفات وخصائص متشابهة تميزها عن غيرها من الأنظمة السياسية ، اذ يمكن ملاحظة بعض السمات المشتركة وهي كالاتي:

1. **السلطة وصناعة القرار**: تميل الأنظمة السياسية الهجينة إلى أنها تتميز بالسياسة الشعبوية* ، والقيادة القوية غير الخاضعة للمساءلة ، وعمليات صنع القرار الغامضة. اذ يعد هذا النوع من القيادة تقليد طويل في مناطق كبيرة من العالم النامي ، بما في ذلك على وجه الخصوص اسيا, والمنطقة العربية, أفريقيا وأمريكا اللاتينية، اذ لا يبدو أنها تعمل على ظهور السياسات الديمقراطية الراسخة[14]. وقد لاحظ فان دي والي في العديد من البلدان الأفريقية أنظمة حزبية ، تحمل بعض الصفات الدستورية, يتم من خلال هذه الصفات تخصيص السلطة بشكل كبير لشخصية الرئيس ,فهو حرفياً فوق القانون ويسيطر على مجمل مؤسسات الدولة من التمويل دون مساءلة ،اذ ان السلطة التنفيذية هي التي تحكم دون سواها من السلطات, علاوة على ذلك ، سلط مايكل براتون الضوء أيضاً على أنه في العديد من البلدان الهجينة، لا تزال المفاهيم الشعبية حول الديمقراطية تستند إلى ما إذا كان الأفراد يتمتعون بروابط وعلاقات خاصة مع الرئيس الموجود في السلطة[15].

2.**المؤسسات السياسية** : تلعب المؤسسات دوراً مركزياً في تمييز النظام الهجين عن منطق الديمقراطية الراسخة, وبعبارة اخرى ، فإن ما يجعل النظام هجيناً في المقام

الأول ليس جودة الديمقراطية ، بل وجود مؤسسات رسمية غير ديمقراطية ، وغالباً ما تتعارض مع المؤسسات الديمقراطية وبذلك يختلف النظام الهجين عن النظام الاستبدادي التنافسي[16]. اذ تنظر الانظمة الديمقراطية إلى المؤسسات الديمقراطية الرسمية على نطاق واسع على أنها الوسيلة الرئيسة للحصول على السلطة السياسية وممارستها, اما في الانظمة الهجينة فأن هذه القواعد تنتهك في كثير من الأحيان وإلى حد أن النظام يفشل في تلبية الحد الأدنى من المؤسسات الديمقراطية[17].

اما العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الأنظمة الاستبدادية الصريحة ، اذ لا توجد هيئات تشريعية حقيقية أو إذا كانت موجودة تخضع لسيطرة شديدة من السلطة التنفيذية الحاكمة أو الحزب الحاكم, اذ لا توجد في الواقع ضوابط وتوازنات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما قد تكون البرلمانات ضعيفة للغاية، لكنها لا تزال تعمل كمنصات محتملة للمعارضة, كما وتعمل الأنظمة الهجينة بشكل ضعيف ضمن حكم القانون حيث تحاول الحكومة بانتظام إخضاع القضاء السلطة الثالثة. ويتم ذلك غالبًا عن طريق الرشوة والابتزاز ، وعن طريق تعيين وعزل القضاة والمسؤولين الرسميين[18].وتميل المؤسسات مثل المحاكم العليا أو المحاكم الدستورية إلى العمل ليس فقط كمفسرين للمبادئ الدستورية والقانونية السائدة ولكن أيضًا كمدافعين عن النظام الحاكم[19].

ثالثاً: **الأنظمة الاستبدادية الانتخابية:** عادةً ما تكون الساحة الانتخابية هي النقطة الأكثر وضوحاً في الأنظمة الاستبدادية، حيث لا تُجرى انتخابات حقيقية، أو تكون الانتخابات مجرد واجهة شكلية يتم من خلالها القضاء على المنافسة الانتخابية الفعلية. ولا تحتاج الأنظمة الشمولية إلى الاهتمام بواجهة ديمقراطية، اذ وفرت الأيديولوجيا بديلاً مناسباً لها وعلى النقيض من ذلك، في الأنظمة الهجينة، تكون الانتخابات مصدراً للشرعية، وبالتالي قد تكون موضع نزاع كبير حتى لو شابها مستوى معين من التلاعب وإساءة استخدام سلطة الدولة، على سبيل المثال تكون في

شكل تغطية إعلامية غير متساوية ومضايقات لمرشحي المعارضة، وتُجرى الانتخابات بانتظام وتكون كقاعدة عامة خالية من التزوير الكبير[20].

يعد الاستبداد الانتخابي الوجه الشائع للأنظمة السياسية الهجينة, ويعرف الاستبداد الانتخابي بأنه الانتخابات التي يجريها القادة السياسيون ويسمحون ببعض التعددية والمنافسة بين الأحزاب ، لكنهم ينتهكون الأعراف الديمقراطية بشكل كبير وممنهج.

وتعمل الانظمة الاستبدادية الانتخابية كنظام شبه ديمقراطي فهي تؤيد إجراء انتخابات تعددية ، مما يتيح للمعارضة حضورها في الانتخابات، ويمكن للمعارضة أن تفوز بمقاعد في الانتخابات. لكن الانتخابات العامة تجري في انتهاك واسع النطاق للمبادئ الديمقراطية مثل التزوير الانتخابي وقمع المعارضة والتلاعب بالقوانين. ويختلف الاستبداد الانتخابي عن الديمقراطية الشاملة بسبب عدم وجود ساحة انتخابية متكافئة لأحزاب المعارضة, كما أنها تختلف عن الأنظمة الاستبدادية بعدم وجود انتخابات[21].

المطلب الثاني: تحليل النظام السياسي الهجين في هونغ كونغ

في البدء وقبل الولوج في النظام السياسي في هونغ كونغ ينبغي دراسة مقدمة عن طبيعة النظام السياسي في اقليم هونغ كونغ وكما يأتي:

اولاً: هونغ كونغ (لمحة عامة)

هونغ كونغ ، احدى اقاليم الحكم الذاتي في الصين ، وتقع إلى الشرق من مصب نهر اللؤلؤ (Zhu Jiang) على الساحل الجنوبي للصين. يحد المنطقة مقاطعة غوانغدونغ من الشمال وبحر الصين الجنوبي من الشرق والجنوب والغرب, تتكون جغرافية هونغ كونغ في المقام الأول من ثلاثة أقاليم رئيسية: جزيرة هونغ كونغ،، التي تنازلت عنها الصين في الأصل لبريطانيا العظمى في عام 1842 ، والجزء الجنوبي من شبه جزيرة كولون وجزيرة الحجارة (نجونج شوين) التي انضمت في الوقت الحالي إلى دولة الصين المركزية ، والتي تم التنازل عنها في عام 1860 ، والأراضي الجديدة، والتي تشمل المناطق الصينية الواقعة شمالاً، إلى جانب 230

جزيرة بحرية كبيرة وصغيرة – تم تأجيرها جميعًا من الصين لمدة 99 عامًا من عام 1898 إلى عام 1997عن طريق المعاهدة المشتركة الصينية البريطانية الموقعة في 19 ديسمبر 1984 التي مهدت الطريق أمام إعادة الأراضي بأكملها إلى الصين، والتي طبقت في 1 يوليو/تموز 1997[22]. ويعد الغالبية العظمى من السكان هم من الصينيين، اذ لا يشكل غير الصينيين سوى جزء بسيط من اجمالي عدد المقيمين في هونغ كونغ. وتتكون المجموعات غير الصينية إلى حد كبير من الآسيويين الذين يتكونون من الفلبينيين والإندونيسيين ودول جنوب آسيا، فضلاً عن ذلك توجد أعداد صغيرة من غير الآسيويين معظمهم من الأمريكيين والكنديين والأستراليين .اما الصينيون فتكون اصولهم من مقاطعة جوانجدونج وهونج كونج نفسها ، مع أعداد أقل قادمة من أجزاء أخرى من الصين[23]. وتسمى هونغ كونغ بـ لؤلؤة الشرق فهي مشهورة عالمياً اذ تتكون من ناطحات السحاب في جميع انحاء المدينة ,وهي تمثل مركزاً دولياً للتمويل والاعمال فضلاً عن ان جامعاتها معترف بها عالمياً لجودة تعليمها اذ اصبحت هونغ كونغ واحدة من النمور الاربعة في اسيا بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي ووفرة قوتها العاملة وعلاقتها الخاصة مع الدول الغربية[24].

كانت هونغ كونغ ، المكان الذي يلتقي فيه الشرق بالغرب، حيث تزدهر ريادة الأعمال القوية في ظل نظام قانوني بريطاني يوفر جميع أنواع الحريات المدنية العالية لمواطنيها، ومركزاً مالياً مهماً في آسيا, اذ حققت هونغ كونغ بين عامي (1960 و 1982)، متوسط معدل نمو قدره 7٪ سنوياً ، واحتلت المرتبة الخامسة في العالم وبمتوسط 6 % بين عامي(1980و 1992)، واستمر متوسط معدل النمو الاقتصادي في هونج كونج يتأرجح عند 7,6 ٪ سنويًا. في عام 1995كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في هونغ كونغ المقاس بالقوة الشرائية ثالث أعلى مستوى عالمياً في ظل الازدهار الاقتصادي في هونغ كونغ[25].اما في الوقت الحالي فأن هونغ كونغ تعد من أهم مراكز المال والأعمال والسياحة في العالم وخاصة في آسيا بوصفها اهم اقليم تجاري في العالم, إذ تضم نحو أربعين ألف مصنع وتشتهر بأبراجها العملاقة

وناطحات سحابها الشاهقة، وبمينائها الكبير. وتعتمد في اقتصادها أساسا على الموارد الصناعية مثل صناعة الألمنيوم والبلاستيك، والإلكترونيات والكهربائيات والملابس والنسيج، فضلاً عن خدمات السياحة والترفيه والصيرفة والنقل البحري، إذ تشتهر بموانئها العميقة. أما الموارد الزراعية فهي محدودة وتأتي في صدارتها منتجات الأسماك والدجاج والأرز والخضراوات[26].

في عام 1997انسحبت بريطانيا من هونج كونج، ففي بداية المفاوضات الصينية البريطانية حول قضية نقل السيادة لهونج كونج، أوضح القادة الصينيون أنهم يعتزمون تصميم مستقبل هونج كونج بعد النظام الاستعماري البريطاني، اذ عملوا على تركيز السلطة لدى السلطة التنفيذية بقيادة الرئيس التنفيذي للإقليم من قبل القيادة الصينية اذ لن يكون الرئيس التنفيذي وفريقه الحاكم أكثر من مجرد ممثل للدولة الصينية, التي تكون صاحبة السيادة، والحفاظ على القانون والنظام، والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في الإقليم نيابة عن شعب وحكومة اقليم هونغ كونغ. في ظل هذا, تم بناء النظام السياسي في الاقليم وفق افتراضات ، دولة واحدة ونظامان، و شعب هونغ كونغ هو الذي يحكم هونغ كونغ ودرجة عالية من الحكم الذاتي[27].

وبذلك تتحمل هونغ كونغ عبء تاريخ فريد من نوعه في ظل التأثيرات البريطانية والصينية التي شكلت مجتمعًا ثنائي الثقافة وثنائي اللغة , اذ وضعت هذه الهوية المزدوجة هونغ كونغ كجسر رمزي بين الغرب والشرق بفضل نظامها الهجين[28].

ثانياً: النظام السياسي في هونغ كونغ

تعد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية واحدة من القضايا الجوهرية في دراسة الدستور. على الرغم من أن منطقة هونغ كونغ الإدارية ليست دولة، إلا أنها تتمتع بهيكل سياسي يتمتع بدرجة عالية من الخصوصية, اذ يتكون النظام السياسي لإقليم هونغ كونغ من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمن الإطار النظري "لدولة واحدة ونظامان" وتصميم القانون الأساس* لمنطقة هونغ كونغ

الإدارية لجمهورية الصين الشعبية[29].ووفقاً للقانون الاساس في منطقة هونغ كونغ الخاصة فأنها تتكون من ثلاثة سلطات وكالاتي:

أ. السلطة التنفيذية

يلعب الرئيس التنفيذي دوراً رئيساً في الهيكل السياسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية وحتى في العلاقة بين المنطقة الإدارية والسلطات المركزية في دولة الصين[30]. وفقاً لقانون هونغ كونغ الأساس تنص المادة(43) من القانون بأن الرئيس التنفيذي هو رئيس منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة ويمثل المنطقة و يكون الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مسؤولاً أمام الحكومة الصينية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وفقاً لأحكام هذا القانون, وكما تنص المادة (44) بأنه يجب أن يكون الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية مواطناً صينياً لا يقل عمره عن 40 عاماً ويقيم بشكل دائم في المنطقة ولا يحق له الإقامة في أي دولة أجنبية ويقيم عادةً في هونغ كونغ لمدة متواصلة لا تقل عن 20 عاماً. كما تنص المادة (45) على ان يتم اختيار الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عن طريق الانتخاب أو من خلال المشاورات التي تُعقد محلياً في برلمان هونغ كونغ ,ويتم اصدار امر تعيينه من قبل الحكومة الشعبية الصينية[31].

وتنص المادة 62 على الصلاحيات والوظائف الخاصة بالحكومة وهي كالاتي[32]:

(1) صنع السياسات العامة للإقليم وتنفيذها.

(2) تصريف الشؤون الإدارية .

(3) تسيير الشؤون الخارجية على النحو الذي تأذن به الحكومة الشعبية المركزية بموجب هذا القانون.

(4) وضع وتنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية .

(5) صياغة وتنفيذ مشاريع القوانين والاقتراحات والتشريعات الثانوية .

(6) تعيين المسؤولين لحضور اجتماعات المجلس التشريعي الصيني والتحدث نيابة عن الحكومة.

ب : السلطة التشريعية

ينص القانون الاساس في هونغ كونغ في المادة 66 بأن المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية هو الهيئة التشريعية للمنطقة. ووفق المادة 67 يتألف المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من المواطنين الصينيين المقيمين الدائمين في اقليم هونغ كونغ وليس لهم حق الإقامة في أي دولة أجنبية اخرى, ومع ذلك ، يجوز أيضًا انتخاب المقيمين الدائمين في المنطقة من غير حاملي الجنسية الصينية بشرط ألا تتجاوز نسبة هؤلاء الأعضاء 20 في المائة من إجمالي أعضاء المجلس, وتنص المادة 68 على ان الانتخاب هو الوسيلة التي يتم من خلالها انتخاب اعضاء المجلس التشريعي في هونغ كونغ. وتنص المادة 69 بأن تكون مدة عضوية المجلس التشريعي لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة أربع سنوات . اما المادة 70 إذا تم حل المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من قبل الرئيس التنفيذي وفقا لأحكام هذا القانون ، فيجب ، في غضون ثلاثة أشهر ، إعادة تشكيله عن طريق الانتخاب. اما المادة 68 من هذا القانون حول انتخاب رئيس المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من بين أعضاء المجلس التشريعي, ويكون رئيس المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مواطنًا صينيًا لا يقل عمره عن 40 عامًا ، ويقيم بشكل دائم في المنطقة ولا يحق له الإقامة في أي دولة أجنبية ويقيم عادةً في هونغ كونغ لمدة متواصلة لا تقل عن 20 عاماً[33].

اما اهم صلاحيات المجلس التشريعي في هونغ كونغ فهي تتمثل بالاتي[34]:

1. سن أو تعديل أو إلغاء القوانين وفقا لأحكام هذا القانون والإجراءات القانونية.
2. دراسة واعتماد الميزانيات التي تقدمها الحكومة .
3. الموافقة على الضرائب والإنفاق العام .
4. تلقي ومناقشة عناوين السياسة الخاصة بالرئيس التنفيذي .
5. طرح الأسئلة حول عمل الحكومة.
6. مناقشة أي قضية تتعلق بالمصالح العامة .

7. المصادقة على تعيين وعزل قضاة محكمة الاستئناف النهائي ورئيس قضاة المحكمة العليا.

جـ .السلطة القضائية

تنص المادة (80) من القانون الاساس بأن محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على جميع المستويات هي السلطة القضائية في المنطقة ، وتمارس السلطة القضائية في المنطقة, وفيما يخص إنشاء محكمة الاستئناف النهائي والمحكمة العليا والمحاكم المحلية ومحاكم الصلح والمحاكم الخاصة الأخرى في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تتكون المحكمة العليا من محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية, وتخول سلطة الفصل النهائي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمحكمة الاستئناف النهائي للإقليم ، والتي قد تدعو ، حسب الاقتضاء ، قضاة من دول أخرى بموجب القانون العام للجلوس في محكمة الاستئناف النهائي. فيما تنص المادة (84) على محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الفصل في القضايا وفقًا للقوانين المعمول بها في المنطقة ، اما المادة 85 تمارس محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة السلطة القضائية بشكل مستقل ، دون أي تدخل, ويتمتع أعضاء السلك القضائي بالحصانة من الدعاوى القضائية في أداء وظائفهم القضائية[35].

ثانياً: العلاقة بين هونغ كونغ والصين

تمثل العلاقة بين هونغ كونغ والصين دراسة حالة مهمة في الأدبيات الأكاديمية لأنها تمثل موضوعاً معقداً اذ أن مبدأ (دولة واحدة ونظامان) يحكم هونغ كونغ ويشكل نظامها الهجين. اذ أعرب العديد من المراقبين عن اهتمامهم بطبيعة وتطور العلاقة بين هونج كونج والصين لاسيما بعد تسليم السلطة عام 1997, في الأساس، حاولت معظم الدراسات شرح سبب وكيفية وفي أي سياق عبرت الصين عن اهتمامها وسيطرتها على هونغ كونغ. كما رأينا سابقاً، اذ ترتبط هونغ كونغ والصين بعلاقة وثيقة جداً, وعلى الرغم من أنها تشكل منطقة إدارية خاصة، فقد أعادت بريطانيا

هونج كونج إلى الصين، تاركة الإقليم تحت نماذج متناقضة مؤطرة بالديمقراطية الغربية والنفوذ الصيني الشيوعي المتناقضين من حيث التوجه والتطبيق[36].

لاحظ جميع المراقبين أن عودة هونغ كونغ إلى الصين لم تكن سهلة على الرغم من الطابع العرقي والثقافي الصيني المشترك اذ لا تزال مسألة الديمقراطية تمثل اشكالية كبيرة بين الطرفين، حيث تحافظ هونغ كونغ على نظام رأسمالي، وتستخدم القانون العام في محاكمها وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الشخصية. والواقع أن شعب هونغ كونغ ذاق الديمقراطية لأول مرة من خلال المشاركة في الانتخابات على مستوى المقاطعات في ثمانينيات القرن العشرين، عندما طورت بريطانيا النظام التمثيلي لهونج كونج على خلفية المفاوضات بين بريطانيا والصين بشأن مستقبل هونج كونج. وفي عام 1988، انتخبت هونغ كونغ أعضاء في المجلس التشريعي، وهو أعلى هيئة تشريعية وكانت تسيطر عليها في السابق الحكومة الاستعمارية البريطانية ومسؤولوها المعينون[37].

في عام 1991توقف الحاكم ديفيد ويلسون عن رئاسة اجتماعات المجلس التشريعي في ذلك الوقت، اذ كان أداء المعسكر المؤيد للديمقراطية في هونغ كونغ جيدًا في أول انتخابات مباشرة للمجلس التشريعي، والتي شهدت انتخاب (18) مشرعاً بشكل مباشر من قبل سكان هونغ كونغ. ويمثل هذا الانتصار للمعسكر المؤيد للديمقراطية وجهات نظر جزء كبير من سكان هونج كونج أرادوا أن تتحرك هونج كونج بسرعة نحو هيئة تشريعية منتخبة بالكامل على أساس الاقتراع العام وزيادة عدد المقاعد المنتخبة بالكامل حتى نقل السيادة في عام 1997، أدت هذه العملية إلى رغبة مواطني هونغ كونغ في المزيد من الديمقراطية قبل تسليم السلطة عام 1997 للحيلولة دون أي ممارسة غير ديمقراطية محتملة للسلطة. قدم الحاكم الأخير لهونغ كونغ، الحاكم كريس باتن، بعض الإصلاحات الديمقراطية في المجلس التشريعي وسط احتجاجات قوية من سلطات بكين, وهكذا دخلت العلاقات الصينية البريطانية مرحلة متوترة خلال السنوات التي سبقت عام 1997[38].

وقد وقعت الحكومتان البريطانية والصينية على الإعلان المشترك في عام 1984، والذي وعدت فيه بريطانيا بأنها ستعيد هونغ كونغ إلى دولة الصين اعتباراً من 1 يوليو 1997وعلى الرغم من أن الصينيين والبريطانيين توصلوا إلى اتفاق بشأن سيادة هونغ كونغ في المستقبل، إلا أنه كان لديهم مواقف معاكسة تمامًا تجاه طبيعة حكم هونغ كونغ بعد استئناف السيادة الصينية[39], كما عملت احتجاجات (ميدان تيانانمن) عام 1989 في الصين مطالبة واسعة النطاق بالتحول الديمقراطي بشكل أسرع في هونغ كونغ, اذ قام مليون شخص بمسيرة عبر وسط هونغ كونغ للاحتجاج على حكومة بكين , اذ ادت هذه الاحداث الى ظهور الأحزاب السياسية في هونغ كونغ التي لم تكن موجودة خلال الـ 150 عاماً الماضية من الحكم البريطاني, وبذلك نشأ أول وأكبر تحالف في هونغ كونغ عام 1989 "المناهض للصين" لدعم الحركة الوطنية الصينية المؤيدة للديمقراطية، التي سميت بـ (الديمقراطيون المتحدون في هونغ كونغ)، والتي أعلن أعضاؤها علنًا أنهم ملتزمون بتعزيز الديمقراطية في هونغ كونغ[40].

في الجانب الاخر هناك أربعة جوانب رئيسة تميز النظام السياسي الصيني المعاصر, الأول: هو الجانب الاستبدادي، حيث تركز السلطة في أيدي مجموعة صغيرة من النخب، غير المنتخبة من خلال انتخابات مفتوحة وتنافسية, والثاني: هو الدولة الحزبية، التي يعد الحزب الشيوعي الصيني السمة الأساسية المميزة للنظام ,وهذا يعني أن الحزب الشيوعي الصيني لا يلعب دورًا قياديًا في السلطتين التنفيذية والتشريعية فحسب، بل يسيطر أيضًا على النظام السياسي بأكمله، والاقتصاد، ووسائل الإعلام، وجميع المنظمات الاجتماعية الكبرى[41]. أما العامل الثالث: فهو مبدأ الجدارة*، والذي لا يزال يشكل جزءاً من التقاليد السياسية الصينية حتى يومنا هذا. معظم كبار المسؤولين الصينيين هم بيروقراطيون محترفون، ويتمتعون بخبرة واسعة في الخدمة العامة. وهذا يسمح للوزراء وغيرهم من المسؤولين في مختلف القضايا العامة بتنفيذ سياسات طويلة المدى باستخدام معرفتهم الواسعة في كل مسألة

والرابع: هو السمات الديمقراطية، والتي تشمل الديمقراطية الشعبية، والديمقراطية داخل الحزب، والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية [42].فقد أربكت الصين توقعات العديد من المحللين والحكومات الغربية الذين تصوروا أنها سوف تصبح أكثر ديمقراطية عندما تصبح أكثر ثراءً, بل على العكس من ذلك فقد أصبحت أقل حرية. وتصنف الصين على أنها (نظام استبدادي) في مؤشر جودة الديمقراطية ونتيجة لذلك فقد حصلت على مجموع نقاط 2.21 (على المقياس من 0 إلى 10)، بانخفاض عن 2.97 في عام 2006، وتحتل المركز 148 (من أصل 167)، بالقرب من أسفل التصنيف العالمي. فيما حصلت على درجة 0.00 لجودة العملية الانتخابية والتعددية, اذ تتجنب الصين الديمقراطية الانتخابية فهي لا تتمتع بانتخابات حرة أو اقتراع عام أو نظام متعدد الأحزاب كما حصلت على درجة 0.88 للحريات المدنية ولا توجد مطبوعات أو بث أو وسائل تواصل اجتماعي حر، ولا توجد حرية تعبير وهناك قيود على الإنترنت[43].إن غياب أي آليات للمساءلة، أو الضوابط والتوازنات، أو الشفافية هو الذي يفسر درجاتها المنخفضة مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا. ويكمن التبرير الصيني للغرب بأن المسائلة وحرية التعبير تؤدي الى صعوبة عملية صنع القرار بسرعة وكفاءة فضلاً عن التخطيط الطويل الأجل لتعظيم العائدات الاقتصادية والاستقرار والأمن الذي يعتمد على إلغاء أي آلية للمساءلة الديمقراطية, وبذلك يرى القادة الصينيين أن المسائلة والشفافية في انموذج الديمقراطية الانتخابية الغربية قد ينتج قادة اقل كفاءة، ومداولات برلمانية تعمل على جمود المؤسسات التنفيذية في الدولة[44].

وبذلك فأن الصين تسعى الى اختيار الرئيس التنفيذي بعناية على رأس السلطة في اقليم هونغ كونغ، وتسيطر الصين عليه بقوة وعلى جميع اذرع الحكومة في هونغ كونغ، مما يدل على عصر جديد من السيطرة الكاملة من قبل سلطات الصينية. اذ نجحت بكين في إدخال الموالين في كل فرع من فروع حكومة هونج كونج ,فمن خلال إصلاح العملية الانتخابية، أنشأت برلماناً بمن يسمون بـ (الوطنيين)، كما استفادت

من سلطة الرئيس التنفيذي الجديد لتعيين القضاة. تعمل هونج كونج بنشاط على تنفيذ المشروع قانون الأمن الوطني* الذي اقره المجلس التشريعي في بكين في عام 2020[45].

دخل القانون حيز التنفيذ ووقع الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ جون لي على القانون ليصبح ساري المفعول في 23 آذار عام 2021 ,واستكمل تشريع بنوده كافه بداية عام 2024, وبذلك فقد شهد الاقليم خلال هذه المدة اعتقالات لعدد من المتظاهرين والناشطين ونواب المعارضة السابقين. فقد كشفت سلطات هونغ كونغ في تموز 2023، عن اعتقال نحو 260 شخصا ووجهت اتهامات تتعلق بقضايا الامن القومي إلى 79 منهم[46].

كما وتعمل السلطات الصينية على تقييد حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والسياسية والدينية في هونغ كونغ التي كانت من بين أكثر المناطق تقدماً في المنطقة التي اختفت تمامًا اذ أصبحت المنطقة الآن في أسفل مؤشرات الحرية العالمية[47]. وبهذا فأن العلاقة ما بين اقليم هونغ كونغ والنظام الصيني شهد وعلى كل المراحل علاقة متشنجة ومليئة بالتضييق على شعب هونغ كونغ.

ثالثاً: اثار الهجانة في النظام السياسي لهونغ كونغ

كان (شعار دولة واحدة ونظامان) هو أن هونغ كونغ ستتمتع بدرجة عالية من (الحكم الذاتي) وأن (شعب هونغ كونغ يحكم هونغ كونغ) اذ تم وضع هذا في الاتفاق الصيني البريطاني المشترك الصادر في سبتمبر عام 1984، والذي حدد في اثني عشر مبدأً عاماً ، والذي تضمن السياسات الأساسية للصين تجاه هونج كونج التي كان من المقرر أن تسن الصين هذه المبادئ في القانون الأساس المستقبلي ، الذي سيشرف عليه المجلس التشريعي لنواب الشعب الصيني وليس بريطانيا. وتكون منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تحت سلطة الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية, اذ ستتمتع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بدرجة عالية من الحكم الذاتي ، باستثناء الشؤون الخارجية والدفاعية التي تقع ضمن مسؤوليات الحكومة الصينية المركزية, هذه الدرجة العالية من الحكم الذاتي هو ما أرادته بريطانيا لتبقى

المنطقة مستقرة ومزدهرة, الامر الذي نتج عن ذلك وجود أربعة شروط للإعلان بشأن (عدم إجراء تغييرات) مثل عدم إدخال تغييرات على النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة و الحفاظ على وضعها كميناء حر ومنطقة كمركية حرة للعملات الأجنبية والذهب والأوراق المالية والعقود الآجلة واخيراً سيستمر دولار هونج كونج في التداول وسيظل قابلاً للتحويل بحرية في انحاء العالم كافة[48].

وتتمثل اثار الهجانة في النظام السياسي لإقليم هونغ كونغ بالاتي:

1. غياب الحريات الديمقراطية

ان ما يميز النظام الاستبدادي هو تقييد الحرية الديمقراطية مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وتكوين الجمعيات والسيطرة على كافة المعلومات وكذلك القمع المتزايد للمعارضين, يتمتع شعب هونج كونج تقليدياً بحريات مدنية كبيرة وسيادة القانون بموجب دستورهم المحلي، (القانون الأساس) ومع ذلك، فإن تنفيذ قانون الأمن القومي في عام 2020 كان بمثابة موت محتم على شعار "دولة واحدة ونظامان". فقد تم القبض على أبرز الشخصيات المطالبة بالديمقراطية في الإقليم بموجب أحكام هذا القانون، وأدت تهم قانون الأمن القومي أو التهديد بتوجيه التهم إلى إغلاق الأحزاب السياسية، وكبريات وسائل الإعلام المستقلة، والمنظمات غير الحكومية السلمية، والنقابات كما مهد قانون الأمن القومي الطريق أمام بكين لإصلاح النظام الانتخابي في هونغ كونغ في عام 2021,اذ تسمح القواعد الجديدة للسلطات الصينية بفحص المرشحين كما تحتوي على أحكام أخرى تضمن في نهاية المطاف سيطرة بكين شبه الكاملة على اختيار سلطات هونغ كونغ. وتولى أول رئيس تنفيذي يتم اختياره بموجب القواعد الجديدة منصبه في عام 2022 [49].

فمنذ مظاهرة 1 يوليو عام 2003 ، عندما تظاهر نصف مليون مواطن ضد قانون الأمن القومي الذي عملت السلطات الصينية على اقراره ، أصبحت الاحتجاجات الجماهيرية جزءًا لا يتجزأ من التطور السياسي في هونغ كونغ بعد تسليم السلطة. اذ على الرغم من أن هذه الاحتجاجات كانت مدفوعة بمجموعة واسعة من

القضايا، مثل الحفاظ على التراث السياسي او إصدار تراخيص القنوات التلفزيونية، فإن الكثير منها كان عبارة عن حماية الحرية المدنية المتدهورة في المدينة والتطلع إلى تحرير النظام السياسي الديمقراطي جزئياً كما عملت هذه الاحتجاجات إلى اتباع مبدأ كونها (سلمية وعقلانية وغير عنيفة)[50]، اذ كان هدف الاحتجاجات الحصول على تنازلات سياسية من الحكومة الصينية من خلال الضغط بدلاً من خلق الفوضى, لكن ابتداءً من عام 2011، سُلط الضوء على نوع جديد من الاحتجاجات بدلاً من التعبئة في القضايا المتعلقة بالحريات المدنية، أو الإصلاح السياسي، أو إعادة التنمية الحضرية، اذ ركزت هذه الاحتجاجات الناشئة على مشكلات المعيشة الناجمة عن التفاعلات المتزايدة بين هونغ كونغ والنظام الصيني, اذ احتشد المحتجون على أساس حماية الضروريات اليومية، مثل الحليب المجفف وأسرّة المستشفيات، والتي اشتكوا من نقصها في كثير من الأحيان بسبب تدفق السياح والمهاجرين من دولة الصين وبذلك بدأت في الظهور جماعات اخرى أكثر تصادمية، والتي تحدت معايير الاحتجاج التقليدية المتمثلة في كونها مدنية ومنظمة[51].

كان سكان هونغ كونغ ينتظرون سنوات عديدة للإصلاحات الديمقراطية التي وعد بها القانون الأساسي. في الوقت نفسه، تزايد قلق الكثيرين في هونغ كونغ بشأن تشديد سيطرة بكين على هونغ كونغ, فقد أصيبوا بخيبة أمل مريرة ,فقد وقفت حكومة هونغ كونغ بصمت في مواجهة تدخل بكين, اذ عملت حكومة بكين بنشاط لزيادة جهودها لسيطرة الحكومة المركزية ,ففي أوائل عام 2019، قبيل إقرار حكومة هونغ كونغ بقيادة كاري لام لتعديلات على قانون تسليم المجرمين، بدا للحكومة الصينية أن استراتيجيتها في هونغ كونغ تسير بنجاح , فقد تمكنت من قمع حركة المظلات المؤيدة للديمقراطية عام 2014، حيث واجه بعض قادتها الرئيسيين السجن أو إدانات جنائية، وواجه بعض قادتها الرئيسين أو أدينوا بتهم جنائية, وفي عام 2017 ، حصل المشرعون المؤيدون لبكين على أغلبيتهم الأولى من نوعها التي تمنع استخدام حق النقض (الفيتو) في المجلس التشريعي، بعد استبعاد أربعة مشرعين ديمقراطيين بسبب

أداء قسم غير لائق[52].من ناحية اخرى اذ يتم اختيار الرئيس التنفيذي للإقليم بموجب القوانين الانتخابية التي وافق عليها المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في عام 2021، اذ يعمل هذا القانون على التقليل من حق الاقتراع العام ويمنح السلطات الصينية سيطرة شبه كاملة على اختيار الرئيس التنفيذي, كما وتقوم لجنة الانتخابات، التي تم توسيعها بموجب القوانين الجديدة وتتكون في الغالب من أفراد تدعمهم بكين، بأختيار الرئيس التنفيذي[53].

أما المشكلة الثانية فتتمثل في خلل جوهري في مفهوم(دولة واحدة ونظامان) اذ تصورت الصين هونغ كونغ ككيان تجاري، وليس ككيان سياسي، لذلك لديها رئيس تنفيذي، وليس عمدة أو حاكم لشغل منصب الرئيس التنفيذي، وبهذا تختار الصين رجال الأعمال والموظفين المدنيين، ومعظمهم لا يملكون أي وظائف او مهارات سياسية وليس لديهم أي فكرة عن كيفية حشد الدعم الشعبي أو التوسط في حل الصراعات, كما وانهم لا يتمتعون بالخبرة في الدفاع عن مصالح مدينتهم من الضغوط السياسية من السلطات السياسية الصينية, وهو الأمر الذي قد يفعله أي عمدة لشانغهاي ببراعة. وليس لديهم أي فكرة عن كيفية طمأنة بكين بشأن هونغ كونغ أو طمأنة السكان المحليين بأن مصالحهم ستتم حمايتها, والمشكلة هي أن هونج كونج عبارة عن نظام سياسي، وليس وحدة أعمال ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا من خلال خلق عملية سياسية أكثر تنافسية في الاقليم[54].

2. **ضعف سيادة القانون**

هو عنصر اخر من عناصر النظام الاستبدادي في هونغ كونغ، اذ تم إضعاف هذا الجانب ايضاً بسبب قانون الأمن القومي لعام 2020 ، لا سيما من خلال عملية التعيين, اذ تمنح المادة 44 السلطة التنفيذية لتعيين القضاة في كل مستوى من مستويات المحاكم بما في ذلك الذين يحاكمون بموجب قانون الأمن القومي ، مما يهدد الفصل بين السلطات واستقلال المحاكم العدلية[55].

وبموجب قانون الأمن القومي، تتم محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم تتعلق بالأمن القومي من قبل قضاة يختارهم الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ، وتمارس الحكومة المركزية نفوذها على تعيين المدعين العامين, اما في القضايا التي تنطوي على جرائم ضد النظام العام أو أسرار الدولة، فتكون المحاكمات سرية, ويمكن لمكتب حماية الأمن القومي التابع للحكومة المركزية في هونغ كونغ تأكيد الولاية القضائية على بعض القضايا ومحاكمتها في بكين, كما منح قانون الأمن القومي الشرطة أدوات قانونية جديدة قوية، بما في ذلك سلطة التحقيق المعززة لتفتيش المباني والأجهزة الإلكترونية، وتجميد أو مصادرة الأصول، ومطالبة الأشخاص والمجموعات بتقديم المعلومات[56].وبذلك أصبح القانون الأساس النقطة المحورية في إدارة التفاعل المتزايد بين الهيئة التشريعية الصينية ومحاكم هونغ كونغ وبين نظام القانون العام في هونغ كونغ ونظام القانون المدني الصيني, فطبقاً للسلطات المركزية ، فإن القانون الأساس ليس وثيقة دستورية ذو اهمية, فهو يمكن إزالته بسهولة وتجاهله[57].

وبذلك فقد غيّر قانون الأمن القومي بشكل كبير المشهد القانوني والاجتماعي والسياسي في هونغ كونغ, اذ تتطلب المادتان(3 و8) من السلطة القضائية منع وقمع وفرض العقوبة بشكل فعال على أي فعل أو نشاط يعرض الأمن القومي للخطر وفقاً لقانون الأمن القومي والقوانين الأخرى ذات الصلة، والتي تتطلب التنفيذ الكامل لهذه القوانين, اذ تنص هاتان المادتان على جرائم غامضة تتعلق بالانفصال والتخريب والأنشطة الإرهابية والتواطؤ مع دولة أجنبية أو مع عناصر خارجية لتعريض الأمن القومي للخطر, كما تعد هذه الافعال جرائم دون استخدام القوة من قبل الاشخاص المتهمين[58].كما تعد كل من "الأنشطة العدائية" أو "إثارة الكراهية" أو "التسبب في عواقب وخيمة" مفاهيم غير واضحة تماماً، الامر الذي يترك مجالاً كبيراً لمؤسسات تنفيذ القانون للتلاعب بالقانون وتطبيقه بشكل تعسفي, كما ويفرض قانون الأمن القومي أيضاً الحد الأدنى من العقوبات على هذه الجرائم وهي افعال غير قانونية في نظام القانون العام لأنه سيلغي أي سلطة تقديرية قضائية في إصدار الأحكام[59].

3. الاستقرار السياسي والشرعية

عملت حكومة اقليم هونغ كونغ على اصدار وثيقة تمثل طرق اختيار الرئيس التنفيذي وتشكيل المجلس التشريعي في تشرين الثاني عام 2009, إلا أنها لم تفعل بسبب عدم وجود ارادة سياسية حقيقية لذلك، كما طالبت الحركة المؤيدة للديمقراطية في الإقليم، بتقديم جدول زمني ملموس وخريطة طريق لانتخاب الرئيس التنفيذي بالاقتراع العام في عام 2017 وجميع مقاعد المجلس التشريعي في عام 2020,علاوة على ذلك، فأن شعب هونغ كونغ ينظر الى القيادة الصينية وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بأنهم غير مهتمين بتعزيز الديمقراطية الحقيقية، وأصبح تنفيذ ذلك غير ممكن[60].

وتعمل بكين على انتهاك حريات هونج كونج منذ تسليمها, اذ أثارت محاولات بكين فرض المزيد من السيطرة على المدينة الى احتجاجات جماهيرية ،الأمر الذي أدى بدوره إلى قيام الحكومة الصينية باتخاذ المزيد من الإجراءات القمعية ,ففي عام 2012، حاولت بكين تعديل مناهج مدارس هونج كونج لتعزيز الهوية الوطنية الصينية، وهو ما رفضه العديد من السكان باعتباره دعاية صينية .وفي عام 2014، اقترحت بكين إطاراً للاقتراع العام، مما يسمح لمواطني هونج كونج بالتصويت لاختيار الرئيس التنفيذي للمدينة، ولكن فقط من قائمة قصيرة من المرشحين وافقت عليها بكين, أدى هذا الاقتراح إلى قيام المتظاهرين بتنظيم مسيرات حاشدة، تُعرف مجتمعة باسم حركة المظلة ، للمطالبة بالديمقراطية الحقيقية[61], اما في السنوات التي أعقبت احتجاجات عام 2014، كثفت بكين وحكومة هونج كونج جهودهما لكبح جماح المعارضة، بما في ذلك عن طريق محاكمة قادة الاحتجاج، وطرد العديد من المشرعين الجدد، وزيادة الرقابة على وسائل الإعلام[62].ووفقاً للمبادئ العامة للقانون الأساسي في(الفصل الأول) (تتمتع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بدرجة عالية من الحكم الذاتي وستكون منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في الصين لمدة 50 عاماً) لكن في السنوات الأخيرة، ومع التدخل السياسي المشدد من الصين والصراعات

الاجتماعية، طور بعض سكان هونغ كونغ إحساساً قوياً بالمحلية واعترضوا على التعدي السياسي المتزايد من قبل بكين التي تحدت حالة الحكم الذاتي لهونغ كونغ, وتشير المحلية، إلى تعبير عن الرغبة في تقرير المصير ومقاومة القوى الخارجية[63]. ونتيجة لذلك، بدأ بعض السكان المحليين في إنشاء وتنظيم حملات ضد الحكومة الصينية ، للدعوة إلى تقرير المصير بشأن مستقبل هونغ كونغ ، بما في ذلك إمكانية الحصول على الاستقلال الكامل كدولة ذات سيادة, و بذلك فإن تجربة هونغ كونغ تعد تجربة فريدة من نوعها في الدراسات المقارنة ويمكن تصنيفها على أنها تتمتع بـ (نظام هجين دون وطني)[64].

4.الاستبداد الانتخابي

يعد معيار غياب المنافسة الحرة والنزيهة في الانتخابات احد اهم اركان النظام السياسي الهجين في هونغ كونغ, وبموجب القانون الأساسي، يعد أحد الأهداف الرئيسة منه هو اعتماد الاقتراع العام المباشر , وعلى الرغم من أن حركة المظلة دعت الى ذلك في عام 2014، إلا أنها لم تحقق ذلك بعد لصالح وجهات النظر المؤيدة للصين, وعلى سبيل المثال، بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي لهونغ كونغ عام 2016، كان على المرشحين تقديم بيان يزعمون فيه اعتقادهم بأن هونغ كونغ جزء لا يتجزأ من الصين، الامر الذي ادى الى طرد ستة مرشحين مؤيدين للديمقراطية من السباق الانتخابي في الاقليم[65]. وكانت انتخابات المجلس التشريعي عام 2020حافزاً للسلطات الصينية لفرض القيود على حرية الإنترنت وحقوق الإنسان في هونغ كونغ، اذ فرضت بكين السيطرة المتزايدة على الاقليم في المرحلة التي سبقت الانتخابات وبعدها. وواجهت وسائل الإعلام والمجتمع المدني في هونغ كونغ قيوداً كبيرة بعد إقرار قانون الأمن القومي وحظر التظاهرات ,وتم حل العديد من منظمات المجتمع المدني أو واجهت تحقيقات تتعلق بالأمن القومي بموجب قانون الأمن القومي لعام 2020، واتهمت السلطات 47 شخصاً بـ (التآمر لارتكاب أعمال تخريبية) لمشاركتهم في الانتخابات التمهيدية للمرشحين المؤيدين للديمقراطية في تموز2020. وسجنت

السلطات العديد من الناشطين المؤيدين للديمقراطية، ونفت أعضاء المجلس التشريعي، أو أعضاء مجالس المقاطعات وغيرهم إلى المنفى، مما أدى إلى تقليل عدد المرشحين المحتملين بشكل كبير[66]. وفي عام2020 أصدر مجلس نواب الشعب الصيني في بكين توجيهاً يسمح لحكومة هونج كونج بإقالة اعضاء المجلس التشريعي الذين ينتهكون فقرات قانون الأمن القومي دون مراجعة قضائية وبفضل هذا القانون، قامت حكومة هونج كونج بطرد أربعة من الأعضاء، مما أجبر الأعضاء الخمسة عشر المؤيدين للديمقراطية على الاستقالة إشارة إلى الاحتجاج على ذلك. ولذلك، يتكون البرلمان فقط من اعضاء مؤيدين لبكين وبدون اي عضو من المؤيدين للديمقراطية، أقر البرلمان قانون عام 2021 الذي يهدف بشكل رئيس إلى إزالة كل المعارضة من البرلمان والتي يمكن عدها (غير وطنية) وتعزيز سيطرة الصين على هونغ كونغ[67].

استناداً الى ما سبق وعلى الرغم من النجاح النسبي لهذا الانموذج في السنوات الأولى، إلا أن التوترات بين بكين وهونغ كونغ بدأت تتصاعد تدريجياً, فمن جهة، تسعى الحكومة الصينية إلى تعزيز سيطرتها السياسية وضمان عدم تحول هونغ كونغ إلى بؤرة لمعارضة النظام السياسي في الصين, ومن جهة أخرى، يطالب سكان هونغ كونغ بمزيد من الديمقراطية والحفاظ على الحريات التي يعدونها جوهرية لهويتهم. ونتيجة لذلك فأن هذه التوترات بلغت ذروتها في مناسبات عدة، أبرزها الحركة الاحتجاجية الكبرى في عام 2014، والمعروفة باسم "حركة المظلات، والاحتجاجات الضخمة في عام 2019 التي اندلعت ضد مشروع قانون تسليم المجرمين إلى الصين.

الخاتمة

يشير التهجين، لاسيما في سياق النظام السياسي في هونغ كونغ، إلى مزج أنظمة سياسية أو أيديولوجيات أو نماذج حكم مختلفة. وفي حالة هونج كونج، فإنها تعمل عن طريق مزيج من المبادئ الديمقراطية الموروثة من ماضيها الاستعماري تحت الحكم البريطاني ونموذج الحكم الاستبدادي الصيني. ويمثل النظام السياسي

الهجين في هونغ كونغ، الذي يعمل بمبدأ "دولة واحدة ونظامان"، تجربة فريدة ورائدة في الحكم,الذي ظهر نتيجة لتسليم هونغ كونغ عام 1997 من بريطانيا إلى الصين، والذي يهدف الى الحفاظ على تميز هونغ كونغ وحكمها الذاتي مع دمجها في النظام السياسي الصيني على مر السنين، واجه هذا النظام العديد من التحديات، مما ترك تأثيراً لا يمحى على المشهد الاجتماعي والسياسي في المنطقة وجذب الانتباه العالمي.

وعلى الرغم من وجود اعتبارات حول حكومة (تقودها السلطة التنفيذية) في تصميم الهيكل السياسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في قانون هونغ كونغ الأساس، فقد أثبتت الممارسة أن حكومة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لا يمكن أن تكون إلا حكومة ضعيفة, ويرجع هذا الوضع إلى حد كبير إلى التصميم الوارد في قانون هونغ كونغ الأساسي, اذ يجب أن تتم الموافقة على أي اقتراح تشريعي أو اقتراح تخصيص للحكومة بأغلبية الأصوات في المجلس التشريعي الصيني قبل أن يتم تنفيذه. وبذلك يجسد النظام السياسي الهجين في هونج كونج صراعا مستمراً بين السيادة المركزية والحكم الذاتي المحلي, ونظراً للتغييرات السياسية السريعة، فإن مسار هذا الانموذج يكتنفه الغموض, فقد يؤدي الضغط المتزايد من الصين إلى تفاقم تآكل الحريات والمبادئ الديمقراطية في هونغ كونغ، مما قد يشعل موجات جديدة من الاضطرابات وعدم الاستقرار, وعلى العكس من ذلك، هناك إمكانية لكلا الطرفين للتفاوض على توازن يسمح باستعادة الثقة ويعزز الاستقرار داخل المنطقة.

الهوامش

(1) Ali Riaz, Voting in a Hybrid Regime Explaining the 2018 Bangladeshi Election, Springer Nature,singapore,2019,p9.

(2) Ibid,p10.

(3) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري , الديمقراطية في العراق الواقع وافاق المستقبل, مجلة دراسات دولية, العدد(72-73),بغداد, 2018,ص266.

(4) محمد حسن دخيل, المدخل الى علم السياسة, دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية ,بيروت,2018, ص 133.

(5) Alina Rocha Menocal , Verena Fritz And Lise Ranker, Hybrid Regimes And The Challenges Of Deepening And Sustaining Democracy In Developing Countries, South African Journal of International Affairs, Vol(15), No(1), South African, 2008 ,P3.

(6) Mariam Mufti, What Do We Know About Hybrid Regimes After Two Decades Of Scholarship?, Politics and Governance Journal, Vol 6, no 2,2018, p103.

(7) سكالا حسين حمه امين, النظام السياسي الهجين: دراسة حالة اقليم كردستان ,مجلة جامعة كرميان, المجلد 8, العدد 1, 2021, ص175.

(8) Balázs Böcskei And Nóra Hajdu, Democracies, Grey Zones, Hybrid Regimes–Climbing The Babel Of Terminology, Serbian Political Thought , Vol 76,No 2,2022,P133.

(9) Muntasser Majeed Hameed, Hybrid Regimes: An Overview, IPRI Journal, Vol 22, No1,2022, P6.

(10) Populism studies, Hybrid Regime, at the international information network: https://www.populismstudies.org/Vocabulary/hybrid-regime/

* هي نوع من الديمقراطية قائمة على اساس الانتخابات, وعلى الرغم ما تحتويه من حريات الرأي والصحافة وتنظيم الاحزاب , الا انها لا تتبع المقاييس الفعلية للديمقراطية, اي ان العملية الانتخابية هي عملية لسد الشواغر في المجالس التشريعية ودوائر ومؤسسات الدولة. للمزيد ينظر:

عبد الباسط عبد الرحيم عباس, الانتخابات الديمقراطية والديمقراطية الانتخابية, مجلة العلوم القانونية والسياسية, عدد خاص ,العراق,2017ص349.

(11) Larry Diamond ,Thinking About Hybrid Regimes, Journal Of Democracy Volume 13, Number 2 , 2002,pp23-24.

(12) عبد الله بلغيث, الانظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية, مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, المجلد 1,العدد 2,كانون الاول, 2017,ص138.

(13) المصدر نفسه ,ص 139.

* هو عملية تعبئة الناس وتحشيدهم عبر الوعود الانتخابية الكاذبة والعزف على أوتار عواطفهم الهوياتية، مثل: الطائفية و القومية أو كراهية الأجانب وحتى العنصرية. أي انها تعزف على ما يهوى الشعب أو الأكثرية من خطابات تعبوية دونما اعتبارٍ للأُسس والحقائق الموضوعية. للمزيد ينظر:

عبد الحميد الموساوي وحسام الدين علي مجيد, الشعبوية في الشرق الاوسط ماهية الخطاب وخصائص المقارنة, مجلة العلوم السياسية, العدد 58 ,2019,ص63.

(14) op.cit ,P5.

(15) Ibid, P6.

(16)Akkoyunlu, Feyzi Karabekir, The rise and fall of the hybrid regime: guardianship and democracy in Iran and Turkey, PhD thesis, London School of Economics and Political Science,2014, p35.

(17) Ibid, p35.

(18)joakim ekman ,Political Participation And Regime Stability: A Framework For Analyzing Hybrid Regimes. International Political Science Review, Vol 30,no1,2009 ,p8.

(19) ibid,p9.

(20) ibid,p8.

(21) Muntasser Majeed Hameed ,op.cit ,p15.

(22)Chi-Keung Leung, Hong Kong administrative region, , at the international information network: https://www.britannica.com/place/Hong-Kong

(23) Ibid.

(24) Ibid.

(25) Ming Sing ,The Legitimacy Problem And Democratic Reform In Hong Kong, Journal Of Contemporary China, Vol 15,No 48,2006 ,P 519.

(26) موقع الجزيرة, هونغ كونغ, بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015

(27) Kit Poon ,The Political Future Of Hong Kong Democracy Within Communist China, Journal Of Chinese Political Science, Vol 14, No1,2009, P27.

(28) Pauline Zaragoza, A Challenged Hybrid System? A Case Study Investigating The Hegemonic Struggles Between The 2019's Democracy And Chinese Authoritarianism Over Hong Kong Political System, Malmö University, Doctoral thesis, Faculty of Culture and Society, Spain, 2021,P4.

* القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ هو وثيقة دستورية فريدة من نوعها اذ يعد بأنه معاهدة تم إبرامها بين دولتين هما بريطانيا والصين ويتناول العلاقة بين دولة الصين واقليم هونغ كونغ. وينص على تنظيم وظائف مختلف فروع الحكومة, ويحدد حقوق وواجبات المواطنين. ويؤخذ في الاعتبار أنه لم تتم صياغته من قبل محامين من القانون العام وتمت صياغته باللغة الصينية مع نسخة رسمية باللغة الإنجليزية ولكن النسخة الصينية لها الأولوية في حالة وجود تناقضات بين النسختين. للمزيد ينظر:

Johannes Chan Sc ,Basic Law And Constitutional Review: The First Decade, Basic Law and Constitutional Review, Vol 37 ,Part 2, 2007,408.

(29) Albert H. Y. Chen ,The Executive Authorities and THE Legislature IN THE Political Structure OF THE Hong Kong, Academic Journal of "One Country, Two Systems" Vol. IV,2014, P80.

(30) Ibid, p81.

(31)The Basic Law Of The Hong Kong Special Administrative Region Of The People's Republic Of China, Article(43,44,45).

(32) ibid, article(62).

(33) The Basic Law Of The Hong Kong Special Administrative Region Of The People's Republic Of China, Article (75-76-77-78) .

(34)Ibid, Article 79.

(35) Ibid, article (80-81-82-84-85) .

(36) Pauline Zaragoza, A challenged hybrid system?A case study investigating the hegemonic struggles between the 2019's democracy and Chinese authoritarianism over Hong Kong political system, Political Science MA programme in Global Politics and Societal Change, Malmo university 10th of August, Spring semester 2021,p5.

(37) Eric King Man Chong ,Hong Kong Aspirations for Democracy: Understanding the 'One Country, Two Systems' Governance Principle, Eric King-man Chong,2018, p3.

(38) Ibid, p4.

(39) Hui li, Authoritarian, Hybrid, and Democratic Regimes in Mainland China, Hong Kong, and Taiwan,hn: The Relationship between Regime "Type" and Civic Education The Cases of Three Chinese Societies, springer ,2021,p39.

(40) Ibid ,p40.

(41) Kamila Aben Athar ,The Chinese Political System, Repot Cebri, 20 SEPTEMBER 2021 ,P7.

* هو مجموعة من العناصر, منها ما يتصل بالكفاءة الفنية والكفاءة الادارية في الوظائف العامة, والمواظبة على حسن السلوك وغير ذلك من المهارات المتروكة لتقدير الادارة العامة بعيداً عن المحاباة والمسؤولية .للمزيد ينظر : مصطفى أبو زيد فهمي ، الوسيط في القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ،ص 721.

(42) Ibid, P7.

(43)The Economist Intelligence, Democracy Index 2021 The China Challenge,P19.

(44) Ibid,p20.

* قانون اقره مجلس الشعب الصيني عام 2020 يهدف الى احكام السيطرة على اقليم هونغ كونغ عن طريق احكامه شبه العرفية فهو يجرم أربعة أنواع من الأفعال هي الانفصال، والتخريب، والأنشطة الإرهابية، والتواطؤ مع دولة أجنبية أو مع عناصر خارجية لتعريض الأمن القومي

للخطر، وينص على العقوبات التي يمكن أن تؤدي في أخطر الحالات إلى السجن مدى الحياة. للمزيد ينظر:

Home Office of British, Country Policy and Information Note China: Hong Kong national security law, 2022,p7.

(45) U.S.-China Economic And Security Review, Hong Kong, Annual Report, 2020,P663.

(46) Hong Kong national security law: What is it and is it worrying?, , at the international information network: https://www.bbc.com/news/world-asia-china-52765838

(47)U.S.-China Economic And Security Review, op.cit, p 663.

(48)Jennifer Anne Eagleton, "Rhetorical Ambiguity, Democracy and Political Change: The Contradictions of the Hong Kong Political System, Contrastes. Revista Internacional de Filosofía,vol 20, no3 ,2015, pp8-81.

(49) freedom house, Hong Kong , at the international information network: https : // freedomhouse.org/country/hong-kong/freedom-world/2023

(50) Samson Yuen and Sanho Chung, Explaining Localism in Post-handover Hong Kong: An Eventful Approach, China Perspectives, 2018 ,p 20.

(51) Ibid, p 21.

(52) Michael C. Davis, and Thomas E. Kellog. The Promise of Democratization in Hong Kong: Discontent and Rule of Law Challenges, National Democratic Institute, 2020,P11.

(53) freedom house, Hong Kong , at the international information network: https :// freedomhouse.org/country/hong-kong/freedom-world/2023

(54) William H Overholt, Hong Kong: The Rise and Fall of 'One Country, Two Systems" ,Ash Center for Democratic Governance and Innovation; Mossavar-Rahmani Center for Business and Government, Harvard Kennedy School ,2019,P21.

(55) pauline zaragoza , op.cit,p24.

(56) freedom house, Hong Kong , at the international information network: https :// freedomhouse.org/country/hong-kong/freedom-world/2023

(57) Ibid,p 23.

(58) Johannes Chan, Taking Rights Seriously–The Hong Kong Judiciary at a Challenging Time, Hong Kong Law Journal, University of Hong Kong, Faculty of Law ,hong kong,2023,p7.

(59)ibid,p7.

(60)Cheng, Joseph, Challenge to the Pro-democracy Movement in Hong Kong. Political Reforms, Internal Splits and the Legitimacy Deficit of the Government, China Perspectives ,2011,p44.

(61) Hong Kong's Freedoms: What China Promised and How It's Cracking Down,https://www.cfr.org/backgrounder/hong-kong-freedoms-democracy-protests-china-crackdown

(62) ibid.

(63) Ying-ho Kwong, Political repression in a sub-national hybrid regime: the PRC's governing strategies in Hong Kong, Contemporary Politics, vol24,no3, January, 2018 ,p2.

(64) Ibid,p2.

(65)PAULINE ZARAGOZA, op.cit, p23.

(66)Freedomhouse,Https://Freedomhouse.Org/Sites/Default/Files/202106/FINAL_EW_Hong_Kong_Preelection_Assessment.Pdf

(67) PAULINE ZARAGOZA , Op.Cit, Pp 23-24.

المصادر:

1. سكالا حسين حمه امين, النظام السياسي الهجين: دراسة حالة اقليم كردستان ,مجلة جامعة كرميان, المجلد 8, العدد 1, 2021.

2. محمد حسن دخيل, المدخل الى علم السياسة, دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية ,بيروت,2018.
3. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري , الديمقراطية في العراق الواقع وافاق المستقبل, مجلة دراسات دولية, العدد(72-73),بغداد, 2018.
4. موقع الجزيرة, هونغ كونغ, بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015
5. Akkoyunlu, Feyzi Karabekir, The rise and fall of the hybrid regime: guardianship and democracy in Iran and Turkey, PhD thesis, London School of Economics and Political Science,2014.
6. Albert H. Y. Chen ,The Executive Authorities and THE Legislature IN THE Political Structure OF THE Hong Kong, Academic Journal of "One Country, Two Systems" Vol. IV,2014.
7. Ali Riaz, Voting in a Hybrid Regime Explaining the 2018 Bangladeshi Election, Springer Nature,singapore,2019.
8. Alina Rocha Menocal , Verena Fritz And Lise Ranker, Hybrid Regimes And The Challenges Of Deepening And Sustaining Democracy In Developing Countries, South African Journal of International Affairs, Vol(15), No(1), South African, 2008.
9. Balázs Böcskei And Nóra Hajdu, Democracies, Grey Zones, Hybrid Regimes-Climbing The Babel Of Terminology, Serbian Political Thought , Vol 76,No 2,2022.
10. Cheng, Joseph, Challenge to the Pro-democracy Movement in Hong Kong. Political Reforms, Internal Splits and the Legitimacy Deficit of the Government, China Perspectives ,2011.
11. Eric King Man Chong ,Hong Kong Aspirations for Democracy: Understanding the 'One Country, Two Systems' Governance Principle, Eric King-man Chong,2018.

12. Hui li, Authoritarian, Hybrid, and Democratic Regimes in Mainland China, Hong Kong, and Taiwan,hn: The Relationship between Regime "Type" and Civic Education The Cases of Three Chinese Societies, springer ,2021.
13. Jennifer Anne Eagleton, "Rhetorical Ambiguity, Democracy and Political Change: The Contradictions of the Hong Kong Political System, Contrastes. Revista Internacional de Filosofía,vol 20, no3 ,2015.
14. joakim ekman ,Political Participation And Regime Stability: A Framework For Analyzing Hybrid Regimes. International Political Science Review, Vol 30,no1,2009.
15. Johannes Chan, Taking Rights Seriously–The Hong Kong Judiciary at a Challenging Time, Hong Kong Law Journal, University of Hong Kong, Faculty of Law ,hong kong,2023.
16. Kamila Aben Athar ,The Chinese Political System, Repot Cebri, 20 SEPTEMBER 2021.
17. Kit Poon ,The Political Future Of Hong Kong Democracy Within Communist China, Journal Of Chinese Political Science, Vol 14, No1,2009.
18. Larry Diamond ,Thinking About Hybrid Regimes, Journal Of Democracy Volume 13, Number 2 , 2002.
19. Michael C. Davis, and Thomas E. Kellog. The Promise of Democratization in Hong Kong: Discontent and Rule of Law Challenges, National Democratic Institute, 2020.
20. Ming Sing ,The Legitimacy Problem And Democratic Reform In Hong Kong, Journal Of Contemporary China, Vol 15,No 48,2006.
21. Muntasser Majeed Hameed, Hybrid Regimes: An Overview, IPRI Journal, Vol 22, No1,2022.

22. Pauline Zaragoza, A Challenged Hybrid System? A Case Study Investigating The Hegemonic Struggles Between The 2019's Democracy And Chinese Authoritarianism Over Hong Kong Political System, Malmö University, Doctoral thesis, Faculty of Culture and Society, Spain, 2021.
23. Pauline Zaragoza, A challenged hybrid system?A case study investigating the hegemonic struggles between the 2019's democracy and Chinese authoritarianism over Hong Kong political system, Political Science MA programme in Global Politics and Societal Change, Malmo university 10th of August, Spring semester 2021.
24. Samson Yuen and Sanho Chung, Explaining Localism in Post-handover Hong Kong: An Eventful Approach, China Perspectives, 2018.
25. The Basic Law Of The Hong Kong Special Administrative Region Of The People's Republic Of China,1984.
26. The Economist Intelligence, Democracy Index 2021 The China Challenge,2021.
27. U.S.-China Economic And Security Review, Hong Kong, Annual Report, 2020.
28. William H Overholt, Hong Kong: The Rise and Fall of 'One Country, Two Systems" ,Ash Center for Democratic Governance and Innovation; Mossavar-Rahmani Center for Business and Government, Harvard Kennedy School ,2019.
29. Ying-ho Kwong, Political repression in a sub-national hybrid regime: the PRC's governing strategies in Hong Kong, Contemporary Politics, vol24,no3, January, 2018.
30. Chi-Keung Leung, Hong Kong administrative region, , at the international information network: https://www.britannica.com/place/Hong-Kong

31. Populism studies, Hybrid Regime, at the international information network: https://www.populismstudies.org/Vocabulary/hybrid-regime/
32. freedom house, Hong Kong , at the international information network: https: //freedomhouse.org/country/hong-kong/freedom-world/2023
33. Hong Kong's Freedoms: What China Promised and How It's Cracking Down,https://www.cfr.org/backgrounder/hong-kong-freedoms-democracy-protests-china-crackdown.
34. Freedomhouse,Https://Freedomhouse.Org/Sites/Default/Files/202106/FINAL_EW_Hong_Kong_Preelection_Assessment.Pdf